

من المدير العام لصندوق القروض

ومساعدة الجماعات المحلية

2868

05 أكتوبر 2020

إلى

السادة الولاية ورؤساء البلديات

الموضوع : حول إعداد برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2021.

المرجع : - الأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014.

- القرار المشترك المؤرخ في 13 جويلية 2015 والقرار المشترك المؤرخ في 14 نوفمبر 2017 المتعلقين

بضبط الشروط الدنيا المستوجبة المستوجبة لتحويل المساعدات السنوية.

المصاحب : وثيقة تحوصل مراحل إعداد البرنامج السنوي للاستثمار والمؤيدات التي تبينها.

وبعد، في إطار تنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية، نتشرف بإعلامكم أنه سيتواصل العمل بصفة استثنائية بالتخطيط السنوي وندعوكم للانطلاق في إعداد برنامج الاستثمار السنوي التشاركي لسنة 2021 وذلك بالاعتماد على منهجية تشاركية معدلة نظرا للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد في علاقة بجائحة كورونا، وتعتمد هذه المنهجية لإعداد برنامج سنة 2021 على المراحل الأساسية فقط لإعداد البرامج الإستثمارية السنوية التشاركية لفترة 2017 - 2019 مع الأخذ بعين الإعتبار شروط السلامة والتباعد الجسدي، مع التأكيد على ضرورة :

- بذل مجهودات إضافية في دعم خطة التواصل ومزيد تحسين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بأهمية مشاركتهم في مسار إعداد البرنامج التشاركي.
- إعداد تقرير يبين مدى تقدم البلدية في التنفيذ المالي والمادي لبرامجها الإستثمارية للفترة 2016 - 2020 مع بيان كافة المعطيات المتعلقة بالمشاريع المتواصلة ومدى تقدم إنجازها والإشكاليات التي تعترضها إن وجدت بهدف تقديمها وبكل دقة للمواطنين وللمجتمع المدني.
- التنسيق مع كافة المتدخلين في المجال البلدي للحصول على المعطيات الضرورية حول مختلف البرامج والمشاريع المبرمجة والتي بصدد الإنجاز.

1- الأعمال التحضيرية :

- تكوين خلية برنامج الاستثمار السنوي بالبلدية والتي يرأسها رئيس البلدية ويتولى أعمالها التنفيذية الكاتب العام ويعتبر المرافقين المالي والفني والميسر أعضاء بالخلية وذلك بالإضافة إلى المسؤولين الفني والمالي والمكلف بالإتصال بالبلدية ورئيس لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة وكل شخص معني بهذا المسار،

- إجراء لقاء عمل حضوري أو عن بعد (حسب متطلبات الوضع الصحي للمنطقة) مع منظمات المجتمع المدني المحلي المنخرطة بالسجل ومع ممثلي المناطق المعتمدين خلال السنة و/أو السنوات الفارطة يهدف إلى إعلام هذه المنظمات بمسار إعداد برنامج الإستثمار السنوي والتوافق معها حول معاضدة مجهودات البلدية في هذا المسار وخاصة في مجالات تنظيم الجلسات عن بعد وتوعية المواطنين بهدف ضمان إنخراطهم ومشاركتهم وضمان تمثيلية المناطق والسكان والشرائح الاجتماعية،

- إعلام كافة إدارات وأعوان البلدية بالإنتلاق في هذا المسار بهدف ضمان مشاركتهم ومساهماتهم الفعالة فيه،

- تقسيم المنطقة البلدية إلى مناطق (على أقل تقدير حسب الدوائر) من خلال مداولة للمجلس أو جلسة عمل للجنة الأشغال بالبلدية وخلية البرنامج،

- إعداد خلية البرنامج بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني الشريكة لخطة اتصالية وتنفيذها لضمان مشاركة واسعة للمواطنين.

2- التشخيص الفني والمالي:

- إجراء/تحيين التشخيص الفني للمدينة والمناطق بما فيها مناطق التوسع وفق منهجية التشخيص الفني المعتمدة بالدليل الفني (البنية التحتية والبنائات والمعدات والتجهيزات)،

- إعداد قائمة المشاريع التي تم تحديدها من طرف المواطنين خلال جلسات المناطق عند إعداد البرامج السنوية السابقة والتي تعذر إنجازها لعدم توفر الإعتمادات.

- إجراء التشخيص المالي للتعرف على مجموع الموارد المالية المخصصة للبرنامج السنوي 2021 وفق المنهجية المبينة بالدليل المالي، مع الإشارة إلى أنه سيتم مدمك خلال شهر أكتوبر بـ"طاقة البلدية على الاقتراض".

- التنسيق مع مختلف المتدخلين (عبر عقد جلسة/جلسات حضورية أو عن بعد أو عن طريق مراسلات إدارية) للإطلاع والحصول على المعطيات الخاصة ببرامجهم ومشاريعهم المبرمجة والتي بصدد الإنجاز.

- جعل مسار إعداد برنامج الإستثمار السنوي 2021 ذو أولوية بالصفحة الرسمية للبلدية على مواقع التواصل الإجتماعي بهدف التواصل مع المواطنين وممثلي المجتمع المدني خلال كل مراحل هذا المسار.

- الوضع على ذمة المواطنين صندوق اقتراحات أو أي وسيلة أخرى مادية أو افتراضية للتعرف على أولوياتهم بالمنطقة والتي سيتم اعتمادها بصفة حصرية لترتيب الأولويات والمشاريع عند إعداد البرنامج الإستثماري لسنة 2021،

- نشر نتائج التشخيص الفني والمالي على موقع الواب للبلدية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي وتعليقه بمقرها وتوجيه نسخة منه لمنظمات المجتمع المدني الشركة 7 أيام على الأقل من تاريخ انعقاد الجلسة الأولى للمجلس البلدي والتفاعل مع الاعتراضات التي يمكن أن يقع إعلام البلدية بها،

- إجراء جلسة أولى للمجلس البلدي يتم خلالها الاطلاع على نتائج التشخيص الفني والمالي وآراء المواطنين بخصوص المشاريع المقترحة وبرامج مختلف المتدخلين في المجال البلدي مع الأخذ بعين الاعتبار قدر الإمكان المشاريع التي تم تحديدها عند إعداد البرامج السنوية السابقة والتي تعذر إنجازها لعدم توفر الإعتمادات وكذلك طلبات ومقترحات المواطنين الواردة على البلدية عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي وفي إطار الشكاوي المقدمة عن طريق السجل أو المنظومة وذلك بهدف ضبط:

* المنهجية التي سيعتمدها المجلس لتوزيع الموارد حسب التدخلات الثلاث (مشاريع مهيكلة ومشاريع إدارية ومشاريع قرب) وتوزيع الموارد المالية المخصصة لمشاريع القرب على المناطق المعنية بالتدخل مع الحرص على التطابق مع نتائج التشخيص الفني ومقترحات المواطنين،

* القائمة الأولية للمشاريع المقترحة مع إعطاء الأولوية للمشاريع الأكثر استجابة لطلبات المواطنين بالنسبة لمشاريع القرب والأكثر جدوى للمنطقة بالنسبة للمشاريع المهيكلة والتي تم التشاور والتنسيق في شأنها مع القطاع المعني.

3- إعداد البطاقات الأولية للمشاريع المقترحة:

إعداد بطاقات أولية تبين قابلية المشاريع المقترحة للإنجاز ومكوناتها وكلفتها وذلك بالاستئناس ببطاقات تحديد المشاريع الواردة بالدليل الفني،

4- الجلسة العامة التشاركية:

- قيام البلدية ببرمجة جلسة تشاركية حضورية أو عن بعد بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني الشركة (حسب متطلبات الوضع الصحي للمنطقة) عن طريق المنظومات الإلكترونية المتوفرة (على غرار منظومة visio.tn) أو عن طريق البث المباشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي والإعلام بهذه الجلسة /نشر الرابط الخاص بها بكل الفضاءات والوسائل المتاحة،

- تقديم الإطار العام للجلسة،

- تقديم منهجية تقسيم المنطقة البلدية إلى مناطق (معايير جغرافية/ديمغرافية/اجتماعية) ونتائج عملية التقسيم،

- تقديم الإطار العام للجلسة،
 - تقديم منهجية تقسيم المنطقة البلدية إلى مناطق (معايير جغرافية/ديمقراطية/اجتماعية) ونتائج عملية التقسيم،
 - تقديم نتائج التشخيص الفني للمنطقة البلدية،
 - تقديم مقترحات المواطنين،
 - تقديم الاستثمارات التي أنجزتها البلدية خلال الفترة 2016-2020 والمشاريع المتواصلة ومدى تقدم إنجازها والإشكاليات التي تعترضها إن وجدت (خاصة منها مشاريع سنة 2020 التي تعطل انطلاقها نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد)،
 - تقديم المشاريع والبرامج الوطنية والجهوية الأخرى سواء كانت متواصلة أو مبرمجة،
 - تقديم قائمة المشاريع التي تم تحديدها من طرف المواطنين خلال جلسات المناطق عند إعداد البرامج السنوية السابقة والتي تعذر إنجازها لعدم توفر الإعتمادات.
 - تقديم نتائج التشخيص المالي مع ذكر كل الموارد المالية المتاحة والتي سيتم تخصيصها لبرنامج الإستثمار لسنة 2021 سواء كانت ذاتية أو دعم أو قروض أو مساهمات أخرى أي كان مصدرها،
 - تقديم المنهجية التي اعتمدها المجلس البلدي لتوزيع الموارد المالية على مختلف التدخلات وعلى المناطق المعنية بالتدخل،
 - فتح المجال للنقاش وتبادل الآراء وعبر الإرساليات الإلكترونية الكتابية،
 - تقديم قائمة المشاريع التي تم ضبطها من قبل المجلس لسنة 2021 بأصنافها الثلاث: برامج القرب بالنسبة لكل منطقة من المناطق المعنية بالتدخل والبرامج المهيكلة والبرامج الإدارية مرفقة بالبطاقات الأولية لقابليتها للإنجاز،
 - نقاش عام وفتح المجال للتفاعل مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني عبر الإرساليات الإلكترونية الكتابية وبكل الوسائل المتاحة على مدى 10 أيام.
 - التذكير بممثلي المناطق المعتمدين خلال السنة و/أو السنوات الفارطة والذين سيتواصل التعامل معهم بصفة استثنائية خلال السنة المقبلة،
- 5 - الأعمال النهائية:
- تجميع كل الملاحظات والمقترحات الواردة على البلدية والتفاعل معها قدر المستطاع عند بلورة النسخة النهائية للبرنامج وتدوين هذه العملية بتقرير يفصل هذا التمشي وكذلك التحيينات التي قامت بها البلدية على النسخة الأولية للبرنامج ونشر هذا التقرير للعموم بكل الوسائل المتاحة.

- إعداد و/أو تحيين الرزنامة التقديرية لإنجاز كافة المشاريع (الجديدة والمتواصلة) المدرجة بوثيقة البرنامج السنوي 2021 وذلك بالإعتماد على مراحل ومتطلبات الإنجاز المادي لكل مشروع مدرج بوثيقة برنامج الإستثمار السنوي وبالإستئناس بطاقة البلدية على الإنجاز المسجلة خلال السنوات السابقة بالنسبة للمشاريع المعاملة.

- نشر النسخة النهائية لبرنامج الاستثمار السنوي 2021 على موقع الواب والصفحة الرسمية للبلدية وتعليقه بمقرها وتقديم نسخة منه لمنظمات المجتمع المدني الشريكة قبل المصادقة عليه نهائيا من طرف المجلس،

- إجراء جلسة للمجلس البلدي للمصادقة على برنامج الاستثمار السنوي 2021 قبل موفى ديسمبر 2020. هذا، مع الإشارة إلى ضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة عند ضبط الرزنامة التقديرية لصرف الإعتمادات بكل دقة وموضوعية بالنسبة لكل مشروع وذلك بالإعتماد على الرزنامة التقديرية لإنجازه، مما يمكنها من تحقيق المؤشر الخاص بالإنجاز المالي لبرنامج الإستثمار البلدي ضمن المنظومة الجديدة لتقييم الأداء.

على هذا الأساس، المرجو العمل على اعتماد المنهجية المبينة أعلاه للتمكن من الانتفاع بالمساعدات الموظفة وغير الموظفة، التي تدرج ضمن برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية، مع ضرورة موافقتنا ضمن ملف الشروط الدنيا بالوثيقة المصاحبة التي تبين كافة مراحل الإعداد والمؤيدات والوثائق التي تبينها تامة الموجب، مع الإشارة إلى أنه بإمكان البلدية ربط الصلة بفريق المرافقين (فنيين وماليين وميسرين) الذين تم التعامل معهم خلال السنوات الفارطة بهدف مواصلة العمل معهم لإعداد برنامج الاستثمار السنوي 2021، مع الإشارة إلى أن الصندوق بالتنسيق مع الوزارة بصدد مواصلة إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة لخلاص مهام المساندة الفنية.

ونظرا لأهمية الموضوع، المطلوب السهر على حسن تنفيذ ما تقدم وإيلائه ما يستحق من عناية ومتابعة وذلك حرصا على تحقيق التزامات الدولة التونسية في إطار البرنامج المذكور.

المدير العام بالنيابة

عبدالمجيد القزاز

